"مير" وسلاح البطاقات المصرفية

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ١٨ يوليو ٢٠١٦)

د. نورهان الشيخ*

فى خطوة هامة أثارت العديد من التساؤلات حول أبعادها الاقتصادية وتداعياتها السياسية، أعلنت موسكو البدء فى تدويل البطاقة المصرفية الروسية الجديدة "مير"، وتحويلها من بطاقة محلية لا تتجاوز الحدود الروسية فى الاستخدام إلى بطاقة دولية مقبولة خارج روسيا، اعتباراً من سبتمبر المقبل، وذلك من خلال إتاحة استخدامها فى التداول على الموقع الصيني "علي أكسبريس" للتجارة الإلكترونية، الذى يعد الأكبر عالمياً فى تجارة الإلكترونيات، والأكثر شعبية فى الأوساط الروسية. ويبرز فى هذا الاطار مجموعة من الدلالات والتداعيات.

أولها، أن هناك إرادة سياسية كبيرة تكمن خلف المبادرة بإصدار البطاقة "مير" ثم الاتجاه لتدويلها، ففى غضون عامين قامت روسيا بخلق نظام وطنى جديد للدفع بالبطاقات (NSPC) من العدم حيث لم يكن موجوداً من قبل. ورغم محدودية الوقت والتحديات التقنية والمالية التى أشار لها البعض ومنها أن تكلفة إصدار البنوك الروسية للبطاقة "مير" تظل أعلى بنسبة تتراوح من ٣٥ – ٤٠ % من نظيرتها في حالة البطاقات المماثلة مثل "فيزا" و"ماستركارد"، فإن هذا لم يثنى روسيا عن المضى قدماً فى إنجاز مشروعها وحلمها القومى، لأسباب تبدو اقتصادية فى ظاهرها ولكنها سياسية واستراتيجية فى جوهرها. ومن الواضح إن ظهور "مير" للوجود والانتقال بها إلى العالمية ينطوى على دلالات سياسية عميقة لا تقل أهمية عن تلك الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بعلاقة روسيا بالغرب ومستقبل هذه العلاقة.

فمن ناحية، يعد تدويل البطاقة "مير" رد فعل روسى ضمن سلسلة إجراءات تتخذها موسكو لمواجهة العقوبات الغربية المفروضة عليها منذ مارس ٢٠١٤ على خلفية الأزمة الأوكرانية، والتى إمتدت لتشمل عدد من البنوك الهامة فى روسيا، وواجهت موسكو على إثرها مشكلات مع شركتي "فيزا" و"ماستركارد"، مما دفع إلى

* أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

التفكير فى إصدار "مير" التى تعمل بواسطة منظومة دفع وطنية بعيدة عن سطوة الغرب وتحكمه، ونشرها على أوسع نطاق ممكن بين المواطنين الروس، بهدف السيطرة على السوق الروسية التى تستوعب حوالى ٢٣٠ مليون بطاقة، مع تدويل البطاقة وتمكين حامليها من استخدامها خارج روسيا. وفى هذا السياق، قام البنك المركزى الروسى فى مارس الماضى بمخاطبة ٥١ من البنوك الروسية الكبرى لإعتماد "مير" وقبولها فى كافة العمليات ومنافذ البيع، وإصدارها لموظفي الخدمة المدنية في أنحاء روسيا اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٦.

وقد تم إطلاق مبادرة البطاقة "مير" عام ٢٠١٤، من جانب البنك المركزى الروسى بتوجيه من الرئيس فلاديمير بوتين، وقام البنك بتأسيس شركة "المنظومة الوطنية لبطاقات الدفع" في يوليو من العام نفسه، والتى يملك البنك ١٠٠% من أسهمها. وتم تنظيم مسابقة إبداعية مفتوحة المشاركة فى عموم روسيا لأفضل تصميم لبطاقة الدفع الروسية، وفازت فيها إيلينا سوسنوفسكايا بتصويت شعبى على اسم "مير мир "، والتى تعنى بالروسية "العالم". وكانت محافظة البنك المركزى الروسى قد أكدت فى أغسطس من العام الماضى الاستعداد الكامل لإصدار واسع النطاق للبطاقة "مير" خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، وأن ٢٠ بنكاً روسيا سيشاركوا فى الإصدار التجريبى للبطاقة، وأن هذه الخطوة تأتى بهدف فصل النظام المالى الروسى عن ذلك الذى يسيطر عليه الغرب، وتمكين روسيا من أن تنأى بنفسها عن المخاطر الجيوسياسية التى تنطوى عليها العقوبات الغربية والتهديدات المستمرة بتشديدها وتوسيع نطاقها. وبحلول ديسمبر ٢٠١٥ بدأت سبعة بنوك روسية فى إصدار "مير"، وتضاعف العدد إلى ١٣ بنك فى يونيو من العام الجارى.

على صعيد أخر، يمكن النظام الجديد روسيا من تجاوز العقوبات الغربية المفروضة على شبة جزيرة القرم فى أعقاب انضمامها إلى روسيا، والتى أدت إلى مشاكل عدة للقطاع المصرفى وخفض عدد البنوك العاملة بالقرم، وتوقف خدمات "فيزا" و"ماستر كارد" بها، كما إنه يضمن إدماج اقتصادى قوى وسريع للقرم فى الاقتصاد والنظم المالية الروسية.

ومن المتوقع أن تصبح "مير" منافس قوى للبطاقات العالمية مثل "فيزا" و"ماستركارد" في السوق الروسية. وربما تصبح أيضاً منافساً عالمياً قوياً للبطاقات الأخرى على المدى البعيد، أو هكذا يُخطط لها. ويتم قبول "مير" فى الخارج في ضوء

التعاون مع نظم المدفوعات الدولية، وقد تم بالفعل توقيع اتفاقات بشأن إصدار البطاقات تحت العلامات التجارية مير مايسترو، مير JCB (اليابانية)، ومير أمريكان إكسبريس.

وقد جاء إطلاق "مير"، فى إطار تدشين نظام جديد للخدمات المصرفية والاتصال فيما بين البنوك الروسية على غرار شبكة الخدمات المصرفية الدولية "سويفت". وأكدت نائبة محافظة البنك المركزى أن إصدار بطاقة "مير" يمثل "مرحلة هامة لتنمية النظام المالي الروسي وتحقيق السيادة له"، وأن ٩١ مؤسسة ائتمان محلية مدرجة فى النظام المالى الجديد. وأن النظام الجديد جاء رداً على التهديدات الغربية المتكررة بإقصاء روسيا من نظام "سويفت" حيث يتيح للبنوك الروسية إمكانية التواصل بسهولة من خلال البنك المركزي الروسي فى إطار نظام خاص للاتصالات المالية بين البنوك الروسية يخضع بالكامل للإرادة الوطنية.

ومن المعروف أن "سويفت" هي مؤسسة دولية مقرها بلجيكا تقوم بتقديم الخدمات للتواصل المصرفي العالمي على النحو الذى يمكن المؤسسات المالية من إرسال واستقبال الرسائل عن معاملاتهم. وتمثل "سويف" شبكة اتصالات آمنة لأكثر من عشرة آلاف من المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، وحوالى ستة بليون عملية تتضمن معاملات بتريليونات الدولارات. ومنذ انضمامها إلى النظام العالمى للتعاون المصرفى ما بين البنوك عام ١٩٨٩، أصبحت روسيا واحدة من أكثر المستخدمين نشاطا فى نظام سويفت على مستوى العالم، من خلال مئات الآلاف من الرسائل التى تقوم البنوك الروسية بإرسالها يوميا. وعبر عدد من الخبراء الروس عن مخاوفهم من أن يؤدى استبعاد روسيا من نظام "سويفت" إلى خسائر كبيرة وتداعيات سلبية واضحة على المؤسسات المالية والبنوك الروسية، وأكدوا أن النظام البديل الذي أطلقته روسيا يقلل من الآثار السلبية الناجمة عن العقوبات المفروضة من قبل الغرب، بما في ذلك الاستبعاد المحتمل من "سويفت"، كما إنه يقلل من الهيمنة المالية الغربية على الاقتصاد والقطاع المصرفى الروسى.

وفى هذا السياق، تم أيضاً إنشاء "وكالة التصنيف الوطنية" الروسية لدعم التوجه نحو الاستقلالية المصرفية والمالية الروسية، ومواجهة التقييمات "غير الموضوعية"، من وجهة النظر الروسية، التى تصدرها وكالات التصنيف الدولية والأمريكية حول حالة الاقتصاد الروسى، ومستوى أداءه. وتبدأ الوكالة عملها برأسمال أولى ٥٢ مليون دولار

دون مشاركة مالية من البنك المركزى الروسى، وبمساهمة لا تتجاوز ٥% لكل مشارك، منعاً لهيمنة أحد الأطراف على عمل الوكالة وضماناً لأعلى درجة من الموضوعية فى تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

ثانيها، إن البعد الأمنى قد يكون حاضراً أيضاً فى عملية إطلاق "مير" وتدويلها، وقد تكون خطوة ضمن خطوات عدة تسعى من خلالها موسكو إلى محاربة داعش والتضييق على عمليات تمويل الارهاب، وذلك فى ضوء بعض التقارير التى أوضحت استخدام داعش لحوالى ٢٠٠ بطاقات بنكية تابعة لبنك "ألفا" الأوكرانى في عمليات شراء خلال عام ٢٠١٤. وما تداولته بعض وسائل الاعلام حول قيام داعش بإصدار بطاقات ائتمانية "فيزا كارد"، في المناطق التي يتواجد فيها التنظيم، كتب عليها: "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، دون بيان التفاصيل وحدود استخدام هذه البطاقات، وما إذا كان هذا قد تم بالتعاون مع "فيزا".

وتبذل روسيا جهداً واضحاً لتعزيز التعاون الدولى لتجفيف منابع التمويل للمنظمات الارهابية، وكانت الجهود الروسية وراء صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٣، المستند على المادة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة، والذى يقضى بإلزام الدول بمكافحة تمويل الإرهاب ومنع تقديم أي مساعدة أخرى لتنظيمي "داعش" و"القاعدة"، وأي شخص أو مجموعة أو شركة أو منظمة مرتبطة بهما، و"التجميد الفوري" لموارد التنظيمين وأرصدتهما المالية، ولا يسمح بتوريد "مباشر وغير مباشر" للسلاح لهما، ويدعو كذلك الى "اتخاذ تدابير نشطة وجذرية لوقف تدفق الأموال والأصول المالية الأخرى والموارد الاقتصادية الموجهة للأفراد والمنظمات."

ورغم أن البعض يطرح تساؤلات حول درجة آمان البطاقة "مير" وعدم قابلية نظم تشغيلها للقرصنة، ويرى أنها كغيرها من البطاقات عرضة لهجمات القراصنة، وأنه يمكن للقراصنة جمع معلومات بطاقة الدفع من خلال النظم المصرفية عن بعد، إلا أن الجانب الروسى يؤكد اتباع أعلى درجات الأمان، واتخاذ كافة الاحتياطات التقنية والأمنية لذلك، فضلاً عن عدم تصور إصدار بطاقة "مير" لعناصر مشتبه بها أو بصلاتها بتنظيمات ارهابية داخل أو خارج روسيا، خلافاً لبطاقات أخرى يتم إصدارها بناء على اعتبارات اقتصادية فقط ودون الانتباه للخلفيات الأمنية.

أمـا الدلالـة الثالثـة، فتتعلـق بالنظـام الاقتصـادى الـدولى الـذى يبـدو إنـه يتجـه نحـو الاسـتقطاب مـرة أخـرى، ولكـن علـى أسـس وبمعطيـات مختلفـة عـن عقـود مضـت. فمنـذ إعـلان تأسـيس الاتحـاد السـوفيتى فـى عشـرينيات القـرن الماضـى سـادت حالـة مـن الاسـتقطاب الجامـد والحـاد النظـام الاقتصـادى الـدولى بـين المعسـكر الشـيوعى والاشـتراكى مـن ناحيـة، الـذى تبنـى المركزيـة فـى الاقتصـاد وقـام علـى دور رئيسـى للدولـة فـى التخطـيط وإدارة الاقتصـاد، واتسـع خـلال الخمسـينات وعلـى مـدى عقـود تاليـة ليضـم نطـاق واسـع مـن الـدول فـى أوربـا الشـرقية والمنطقـة العربيـة وآسـيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة. والمعسـكر الرأسـمالى فـى أمريكـا الشـمالية وأوربـا الغربيـة مـن ناحيـة أخـرى، الـذى ظـل صـامداً وحـارب بقـوة حتـى خـرج منتصـراً مـن الحـرب البـاردة بتفكـك الكتلـة الشـرقية والاتحـاد السـوفيتى وانحصـار المـد الاشـتراكى والشـيوعى، واعتبـار الاشـتراكية جـزءاً مـن ماضـى لـن يعـود، أو لن يسمح بعودته مرة أخرى.

وخـلال حقبـة التسـعينات، حمـل تفكـك الاتحـاد السـوفيتى واعتمـاد جمهورياتـه وفـى مقـدمتها روسـيا لآليـات السـوق الحـرة، العديـد مـن الـدلالات لتغيـرات هيكليـة علـى الصـعيد الـدولى، وبـدا حينهـا أن الاقتصـاد أصـبح عـالمى التوجـه والحركـة، وأن دول العـالم، شـرقها وغربهـا، تتجـه للإنـدماج فـى إطـار منظومـة اقتصـادية عالميـة ليبراليـة تحكمهـا حريـة التجـارة والمنافسـة العالميـة وآليـات السـوق والعـرض والطلـب العـالميين. وهـو الأمـر الـذى تأكـد مـع انضـمام روسـيا إلـى مجموعـة السـبع الصـناعية الكبـرى لتتحـول إلـى مجموعـة الثمانيـة منـذ عـام ٢٠٠٢، ثـم حصـولها علـى عضـوية منظمـة التجـارة العالميـة فـى أغسـطس ٢٠١٢ بعـد مفاوضـات صـعبة اسـتمرت ١٨ عامـاً فـى ضـوء اعتـراض أمريكـى معلن.

إلا إن السـنوات القليلـة الماضـية أبـرزت العديـد مـن المؤشـرات نحـو بدايـة حقبـة جديـدة مـن الاسـتقطاب فـى الاقتصـاد الـدولى رغـم تبنـى مختلـف الـدول لقواعـد التنافسـية والسـوق الحـر، بـدأت بتأسـيس مجموعـة "بـريكس" عـام ٢٠٠٩، والتـى تضـم حاليـاً كـل مـن روسـيا والصـين والهنـد والبرازيـل وجنـوب أفريقيـا، وأصـبحت تجمـع اقتصـادى هـام تسـتأثر دولـه بـأكثر مـن ربـع النـاتج المحلـي العـالمى وأكثـر مـن ١٦% مـن التجـارة العالميـة، وحـوالي ٣٠% مـن مسـاحة اليابسـة، و٤٤% مـن عـدد سـكان العـالم، وأكثـر مـن ٤٠% مـن الانتـاج العـالمى مـن الطاقـة. وتعمـل بـريكس كقـوة جـذب دوليـة وتسـعى لتوسـيع قاعـدة

شركاءها فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وعلى مدى السنوات الثلاثة الماضية كانت قمة بريكس منفتحة على محيطها الإقليمى فى القارات الثلاثة. ففى عام ٢٠١٣ ألتقى زعماء بريكس مع دول الاتحاد الأفريقى حيث كانت القمة فى جنوب أفريقيا، وفى عام ٢٠١٤ حيث استضافت البرازيل القمة حدث اللقاء بين زعماء بريكس ودول أمريكا اللاتينية، وخلال قمة "أوفا" فى روسيا العام الماضى ألتقى زعماء بريكس مع دول الاتحاد الأوراسى، بهدف تعزيز التنسيق بين دول بريكس، التى تمثل القلب، وفضاءها الاقتصادى الأوسع فى محيطها الجغرافى.

من ناحية أخرى، بدأت روسيا وشركاؤها فى بريكس سلسلة من الإجراءات الاقتصادية التى تمثل تحدى مباشر لنظام بريتون وودز الاقتصادى الدولى الذى وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بجناحيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. منها التعامل بالعملات الوطنية كبديل عن الدولار الأمريكى، وتأسيس بنك بريكس للتنمية لتمويل المشاريع التنموية فى الدول الأعضاء كمرحلة أولى ثم فى دول أخرى كمرحلة تالية ودون شروط سياسية أو إصلاحات اقتصادية ملزمة للمقترضين. كما تم تأسيس صندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، وكأحد الآليات التى تسعى من خلالها دول "بريكس" إلى حماية اقتصاداتها، قدر الامكان، وتجنب التداعيات السلبية للأزمة الاقتصادية المالية التى تهدد الاقتصادين الأمريكى والأوروبى. كما تعمل مجموعة "بريكس" على إطلاق آلية مشتركة لمواجهة المنافسة التجارية ومكافحة الاحتكار المنظم وجميع أشكال الحمائية والقيود المخفية في التجارة، حيث ترى دول المجموعة أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى تلزم الدول الأخرى بحرية التجارة فى حين إنها لا تتعامل وفق نفس المعايير وتفرض قيوداً غير مباشرة على التجارة إليها.

وقد اكتسبت مجموعة "بريكس" مصداقية واضحة انعكست فى تزايد إقبال الدول على الانضمام إليها، ساعد على ذلك تصاعد الشكوك فى النموذج الغربى فى أعقاب الأزمة المالية الطاحنة التى اجتاحت العالم منذ عام ٢٠٠٨، والتى بدأت كأزمة أمريكية خالصة فى قطاع العقارات الأمريكى واتسعت تداعياتها لتشمل مجمل الاقتصاد الأمريكى بل والعالمى. صاحب ذلك تصاعد حدة الانتقادات المجتمعية للنظام الاقتصادى الغربى و"الليبرالية المتوحشة" كما عبرت عنها حركة "احتلوا وول استريت" التى انطلقت فى الولايات المتحدة وامتدت لمختلف العواصم الرأسمالية الكبرى فى أوربا

وآسيا منددة بتراجع الأبعاد الاجتماعية فى رسم السياسات الاقتصادية وتشجيع الاحتكارات على حساب البسطاء.

وتعتبر "مير" خطوة ضمن سلسلة الإجراءات السابق الإشارة إليها والتى تعزز فى مجملها من حالة الاستقطاب الاقتصادى الدولى بين دول تتبع جميعها اقتصاد السوق ولكن مع منظور مختلف لدور الدولة فى تنظيم حركة الاقتصاد وليس الإدارة المباشرة له. ومن المتوقع أن يتسع التعامل بـ"مير" خاصة فى دول الاتحاد الاقتصادى الأوراسى الذى يضم إلى جانب روسيا كل من كازاخستان وبلوروسيا وأرمينيا وقرجيزستان، وكذلك فى دول بريكس، وربما أيضاً الدول التى تستقبل ملايين من السياح الروس مثل تركيا فى مرحلة تالية.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل سيقف الغرب، خاصة واشنطن، موقف المتفرج من كل هذه التطورات. فالهيمنة الامريكية العالمية أساسها اقتصادى، ومثلت القوة الاقتصادية الأمريكية دوماً الظهير لهيمنتها وتمدد نفوذها العالمى، فهل ستسمح الولايات المتحدة بتقويض هذه الهيمنة ولو جزئياً؟. إن الغرب مازال يشكك فى قدرة "مير" على المنافسة الدولية، ويرى إنها مازالت فى طور التشغيل التجريبى الذى قد لا يكلل بالنجاح، على الأقل، فى التداول الدولى خارج روسيا، ويرى أن الأخيرة مازال أمامها طريق طويل لكى تكون وشركاؤها منافس دولى حقيقى. ولكن ماذا إذا نجحت "مير" ومثلت هزة قوية لعرش الهيمنة الغربية على إدارة دفة الاقتصاد الدولى؟؟.

http://www.alkhaleej.ae/magazine/shoroukmagazine